

المجلس التنفيذي  
الدورة السابعة والثلاثون بعد المائة  
روما، 13-15 ديسمبر/كانون الأول 2022

  
الاستثمار في السكان الريفيين

---

## تحديث عن نهج الصندوق في التطرق لاستراتيجية الأمم المتحدة لمنع حالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها

ضميمة

رد الإدارة على تعليقات ممثلي الدول الأعضاء

---

الوثيقة: EB 2022/137/R.15/Add.1

بند جدول الأعمال: 10(أ)

التاريخ: 30 ديسمبر/كانون الأول 2022

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للعلم

---

الأسئلة التقنية:

**Sylvie Martin**

مديرة الشؤون الأخلاقية

مكتب الشؤون الأخلاقية

البريد الإلكتروني: s.martin@ifad.org

---

رد الإدارة	تعليقات من المملكة المتحدة
<p>الصندوق جزء من شبكة المؤسسات المالية الدولية التي تضم المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. وعقب مؤتمر قمة لندن لمعالجة حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي في قطاع المعونة الدولية، تُقدم المؤسسات المالية الدولية سنويا تحديثًا عن تنفيذ الالتزامات المتفق عليها بشأن حالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين.</p> <p>ويشارك الصندوق أيضا في عضوية شبكة المؤسسات المالية الدولية المعنية بالتعامل مع التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين التي يستضيفها البنك الدولي. وفي هذا السياق، يطبق الصندوق أفضل الممارسات ويتبادلها مع المؤسسات المالية الدولية.</p> <p>وفيما يتعلق بتوسيع آليات الإبلاغ، يعمل الصندوق في تعاون وثيق مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية في مختلف مراكز العمل، ويتعاون مع المنسقين المقيمين في جميع البلدان والمناطق التي يمول فيها مشروعات وأنشطة وعمليات أو يديرها. وفي إطار هذا التعاون، يمكن لأي من منظمات الأمم المتحدة تلقي الادعاءات، وإحالتها إلى المنظمة المعنية لمعالجتها فوراً.</p>	<p>تعرب المملكة المتحدة عن تقديرها لتركيز الصندوق والتحديث المنتظم المقدم إلى المجلس عن نهج الصندوق في التطرق لاستراتيجية الأمم المتحدة لمنع حالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها. ويسرنا ما نشهده من تقدم في تدريب الموظفين والشركاء وربط هذا التدريب بتقييمات الأداء كحافز لإتمامه. ونلاحظ أن الصندوق هو المؤسسة المالية الدولية الوحيدة التي تجري هذا الربط، والتي أنشأت آلية مخصصة للإبلاغ - فهل يتعامل الصندوق مع أي مصارف إنمائية متعددة الأطراف أخرى لتشجيع الممارسات المماثلة، أم أن هناك مجالاً لتوسيع آلية الإبلاغ الخاصة بالصندوق مع جهات أخرى؟</p>
<p>الصندوق ملتزم بتعزيز التحري عن السوابق في عمليات التوظيف التي يجريها، ويقم الأحكام والشروط التي تُنظم المشاركة في نظام الكشف عن سوء السلوك وكذلك تجارب المنظمات الأخرى التي تستخدم حالياً النظام المذكور.</p>	<p>فيما يتعلق بالتحري عن السوابق - يسرنا أن نرى إشارات إلى قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإلكترونية الأمانة للتحري عن السوابق (Clear Check) ومركز الأمم المتحدة العالمي لخدمات الموارد البشرية (One HR)، ولكننا نشجع الصندوق على الاشتراك في نظام الكشف عن سوء السلوك لزيادة ضمان عدم وجود فجوات في عملية التحري التي يجريها الصندوق.</p>
<p>في عام 2020، وبناء على طلب المجلس التنفيذي، بدأ تطبيق نظام إبلاغ فوري عن ادعاءات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين باستخدام المنصة التفاعلية للدول الأعضاء. ويمكن للدول الأعضاء، من خلال ممثليها المفوضين، الدخول إلى الصفحة المخصصة لحالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين على المنصة.</p> <p>ويُرسل إخطار إلى الدول الأعضاء عند نشر معلومات جديدة على الصفحة المخصصة لحالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين على المنصة. ويمكن أن توجه إلى أمانة الصندوق أي أسئلة متعلقة بالدخول إلى الصفحة الخاصة بحالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين.</p>	<p>فيما يتعلق بالإبلاغ - نتوقع نشر الأرقام الكلية للحالات في تحديث مماثل. ويقوم الصندوق بالنشر في المنصة التفاعلية للدول الأعضاء، ونحن حريصون على معرفة المزيد عنها، وكيفية استخدامها عملياً. فهل يتعين على الأعضاء المبادرة إلى تسجيل الدخول للتحقق من التقارير، أم أن هناك تنبيهاً يوجه إلى الأعضاء للدخول إلى المنصة للاطلاع على التفاصيل؟</p>

رد الإدارة	تعليقات من المملكة المتحدة
<p>يُشير التدريب الإلزامي على التعامل مع حالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين الذي يُقدم لموظفي الصندوق، وكذلك التدريب على التعامل مع حالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين الذي يُقدّم إلى الشركاء المنفذين إلى حظر ممارسة أنشطة جنسية مع الأطفال، أي مع أي شخص يقل عمره عن 18 عاماً، بغض النظر عن سن الرشد أو سن الرضا المعمول به محلياً. كما أن المواد التدريبية المتعلقة بالتعامل مع حالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين، مثل بطاقة "ليس هناك من عذر"، تتضمن إشارات إلى هذا الحظر.</p> <p>وكما هو متوقع في خطة العمل للفترة 2022-2023، يجري حالياً تحديث سياسة الصندوق لمنع حالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها كي تُعبّر عن التطورات الأخيرة، بما في ذلك وضع مدونة تحظر ممارسة أنشطة جنسية مع الأطفال، وتُعبّر عن التوافق مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية، بما فيها مبادئ اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.</p>	<p>يسرُّنا أن نرى المجموعة المتنوعة من قنوات الإبلاغ (الفقرة 10) والتشديد على الأخذ بنهج يُركز على الضحايا (الفقرة 12)، ولكن سيبرنا أن نشهد مبادئ اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات متجسدة بوضوح أكثر وبمزيد من الاتساق في سياسة منع حالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها ومدونة السلوك - وعلى سبيل المثال، تتضمن بطاقة "ليس هناك من عذر" بنداً متعلقاً بمن تقل أعمارهم عن 18 عاماً، ولكن هذا البند غير منصوص عليه في السياسة أو في مدونة السلوك - وتؤدي الاختلافات الطفيفة في الصياغة في مختلف الوثائق إلى إمكانية تباين تفسيرات ما هو مقبول.</p>

رد الإدارة	تعليقات من هولندا
<p>من خلال جهود الصندوق لتطبيق اللامركزية، ستتاح لموظفيه فرصة للاقتراب أكثر من عملياته الممولة في الميدان. ويلتزم الصندوق بتعزيز جهود منع حالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها في مكاتبه القطرية، وتحققاً لهذه الغاية، يواصل الصندوق تقديم تدريب منظم إلى الشركاء المنفذين في حلقات عمل وأحداث استهلاكية في كل مشروع ممول من الصندوق. وتُقدّم أيضاً مواد للتوعية لكي يكون الشركاء المنفذون على دراية بالالتزامات والمسؤوليات على النحو المتوخى في سياسة الصندوق لمنع حالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها.</p> <p>وهذه الالتزامات منصوص عليها أيضاً في الشروط العامة لتمويل التنمية الزراعية التي تُشكل جزءاً لا يتجزأ من كل اتفاقية تمويل يُبرمها الصندوق، وكذلك في المبادئ التوجيهية للتوريد في المشروعات. ووضع الصندوق أيضاً، من خلال مكتب الشؤون الأخلاقية، مدونة السلوك لأطراف المشروعات، وهي تتضمن معلومات عن معايير السلوك المتوقع في تنفيذ المشروعات. ويتاح أيضاً للأطراف في المشروعات دليل مخصص للمقترضين/المتلقين لتمويل الصندوق فيما يتعلق بسياسة منع حالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها.</p> <p>وقدم مكتب الشؤون الأخلاقية تدريباً إلى جهات الاتصال المعنية بحالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين للعمل كآلية إبلاغ إضافية ولتلقى الادعاءات بشأن حالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين المتعلقة بالمشروعات الممولة من الصندوق، وعلى إحالة هذه الادعاءات فوراً إلى مكتب الشؤون الأخلاقية. ويتعاون الصندوق أيضاً في الميدان مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية والمنسقين المقيمين، وتحال الادعاءات التي تُقدم من خلال هذه القناة فوراً إلى المنظمة المعنية لمعالجتها.</p> <p>وتُشكل سياسة منع حالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها جزءاً لا يتجزأ من الشروط العامة لتمويل التنمية الزراعية، ووضعت آليات لها من أجل ضمان الامتثال لها، مثل التعليق، جزئياً أو كلياً، لحق المقترض/المتلقي في طلب السحب من حساب القرض أو المنحة، والمطالبة بأن يُعزل فوراً من أي أنشطة أو عمليات يمولها الصندوق أو يديرها أي موظف قد يكون ضالعا في سوء سلوك جنسي بناء على ادعاءات ذات مصداقية، ريثما تتخذ إجراءات أخرى. ويمكن للصندوق أيضاً مطالبة المقترض/المتلقي بإجراء تحقيق في ادعاءات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين ذات المصداقية المتعلقة بموظفي المشروعات وإبلاغ الصندوق بما يسفر عنه التحقيق من نتائج.</p>	<p>أحاطت هولندا علماً بالوثيقة المعنونة "تحديث عن نهج الصندوق في التطرق لاستراتيجية الأمم المتحدة لمنع حالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها". وتُرَجَّب هولندا بجهود الصندوق المتواصلة لمنع حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي والتصدي لها، وما تحقق من نتائج حتى الآن. ومن الإنجازات الواعدة أن الصندوق قام بتدريب 75 موظفاً على أداء دور جهات الاتصال المعنية بحالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين. وتُرْحَب هولندا بالنهج الوقائي الذي يبتنجه الصندوق في تهيئة مكان عمل آمن لموظفي الصندوق والشركاء المنفذين.</p> <p>وتؤيد هولندا التعديل الذي يُلزم الشركاء المنفذين بضمان التزام الموظفين الذين يستعينون بهم لتنفيذ المشروعات بأعلى المعايير الأخلاقية. ومع ذلك، وبالنظر إلى عملية اللامركزية، تود هولندا التعرف على الطريقة التي سيكفل بها الصندوق إنفاذ سياسة منع حالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها على هذا المستوى. ويمثل الإبلاغ عن سوء السلوك الجنسي باستخدام رقم هاتف محمول سري يدعم تطبيق WhatsApp ، كما هو موضح في التقرير، منطلقاً مفيداً في هذا الاتجاه (الفقرة 10).</p>

رد الإدارة	تعليقات من كندا
<p>يُجري الصندوق تحريات عن سوابق المرشحين فيما يتعلق بعمليات التعيين من أجل منع توظيف أو إعادة توظيف الأفراد الذين يثبت بالأدلة ما يقدم من ادعاءات بشأن ارتكابهم سوء سلوك جنسي. وتحقيقاً لهذه الغاية، يُشارك الصندوق فعلياً في قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإلكترونية الأمانة للتحري عن السوابق (Clear Check) ويستخدم الأنواع الأخرى ذات الصلة، مثل مركز الأمم المتحدة العالمي لخدمات الموارد البشرية (One HR)، وهو كيان خدمي تابع للأمم المتحدة، للتحري عن السوابق. ويلتزم الصندوق أيضاً باستكشاف آليات ومبادرات أخرى لتعزيز عمليات التحري عن السوابق.</p>	<p>يسرُّنا أن نرى التدابير التي ينفذها الصندوق وما يحرزه من تقدم في التصدي لحالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي ومنعها.</p> <p>وتشير النقطة 8 إلى أن جميع مقدمي الطلبات مطالبون بالإفصاح في طلباتهم عما إذا كانوا قد خضعوا لأي تحقيق أو فرضت عليهم أي جزاءات بسبب ارتكابهم سوء سلوك جنسي، ولكن لا يبدو أن هناك أي مؤشر على ما إذا كان الصندوق يتابع هذه المسألة بنفسه. ويعني ذلك، فيما يبدو، أن المسؤولية تقع على عاتق مقدّم الطلب وأن المنظمة غير مسؤولة عن إجراء تحريات.</p>
<p>يُقدم الصندوق، من خلال مكتب الشؤون الأخلاقية، دورات تدريبية منتظمة على التعامل مع حالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين والمواضيع الأخلاقية الأخرى في حلقات عمل تُنظَّم في بداية أي مشروع ممول من الصندوق. وتشمل المبادرات الأخرى عقد دورات تعليمية حول التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين على المستوى المحلي (مثل عقد اجتماعات غير رسمية أثناء فترة الغداء، واجتماعات لموظفي المكاتب القطرية)، وإصدار شريط فيديو للتوعية بمسائل التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين، وإنتاج مواد للتوعية وتوزيعها، مثل بطاقة 'ليس هناك من عذر'، وأدلة بلغات الصندوق الأربع، وإطارات تعليق الشارات، والأفلام والبطاقات التي تُبرز، على التوالي، موقف عدم التسامح إطلاقاً وقنوات الإبلاغ عن حالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين.</p>	<p>تُشير النقطة 9 إلى "مبادرات مختلفة مكرسة للموظفين في المكاتب القطرية". ونقترح أن تُقدم في المستقبل أمثلة على ذلك.</p>

رد الإدارة	تعليقات من اليابان
<p>يحيط الصندوق علما على النحو الواجب بتعليق اليابان بشأن توصية لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.</p> <p>ويتفق نهج الصندوق في معالجة حالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين تماما مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية، بما فيها توصية لجنة المساعدة الإنمائية. وفيما يلي أمثلة على اتساق الصندوق مع هذه التوصيات:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• اعتمد الصندوق سياسة بشأن حالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين تُعزز عدم التسامح إطلاقا مع التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين، وتُعطي مؤشرات واضحة لموظفي الصندوق وكذلك للشركاء المنفذين والأطراف في المشروعات بشأن التزاماتهم ومسؤولياتهم.</li> <li>• وضع الصندوق، من خلال مكتب الشؤون الأخلاقية، مدونة السلوك لأطراف المشروعات.</li> <li>• تُعد الالتزامات الموجهة إلى المقترضين/المتلقين فيما يتعلق بمنع حالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين مُلزمة قانونا لأنها منصوص عليها في الشروط العامة لتمويل التنمية الزراعية وفي المبادئ التوجيهية للتوريد في المشروعات.</li> <li>• يُطبق الصندوق نهجا يُركز على الضحايا في منع حالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها، ويتعاون مع الحكومات الشريكة، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية والمنسقين المقيمين في مختلف مراكز العمل لتوفير الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين وتحديد خدمات المساعدة والدعم للضحايا والناجين على المستوى المحلي.</li> <li>• بالإضافة إلى خطوط المساعدة الهاتفية السرية، بما فيها رقم الهاتف المحمول المدعوم بتطبيق WhatsApp الذي يديره مكتب الشؤون الأخلاقية، جرى توسيع آليات الإبلاغ من خلال تدريب مقدم من مكتب الشؤون الأخلاقية لجهات الاتصال المعنية بالتحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين في جميع مراكز العمل لتلقي ادعاءات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين وإحالتها فورا إلى مكتب الشؤون الأخلاقية.</li> </ul>	<p>فيما يتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، اعتمدت في عام 2019 توصية لجنة المساعدة الإنمائية (بشأن إنهاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي في مجالات التعاون الإنمائي والمساعدة الإنسانية). وتود اليابان أن تطلب إلى الصندوق أن ينظر في الالتزام بالتوصية، على غرار المنظمات الأخرى، مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.</p>

رد الإدارة	تعليقات من اليابان
<ul style="list-style-type: none"> <li>• يتعين على جميع موظفي الصندوق إتمام التدريب الإلزامي على منع حالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها. ويرتبط هذا التدريب باستكمال تقييمات الأداء السنوية. ويُقدم الصندوق أيضا، من خلال مكتب الشؤون الأخلاقية تدريبا منتظما إلى الشركاء المنفذين من خلال حلقات العمل والأحداث الاستهلاكية في بداية كل مشروع ممول من الصندوق.</li> <li>• يُدمج الصندوق سياسته بشأن منع حالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين في المشروعات والعمليات التي يمولها، ويضمن إدراج تقييمات مخاطر التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين في تصميم كل مشروع، ويتخذ تدابير تخفيفية عند الاقتضاء.</li> <li>• يُطبق الصندوق إجراءات لحماية المُبلغين عن المخالفات من الانتقام، وهي متاحة للجمهور بجميع لغات الصندوق.</li> <li>• يُشارك الصندوق، من خلال مكتب الشؤون الأخلاقية، في فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، وشبكة المؤسسات المالية الدولية المعنية بالتعامل مع حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي يستضيفها البنك الدولي، وفرقة العمل المعنية بالاستغلال والانتهاك الجنسيين التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق.</li> <li>• يُعد الصندوق كيان الأمم المتحدة الوحيد الذي وضع نظاما للإبلاغ الفوري يقوم من خلاله بإبلاغ أعضائه بادعاءات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين ذات المصادقية باستخدام المنصة التفاعلية للدول الأعضاء.</li> </ul>	

رد الإدارة	تعليقات من سويسرا
<p>يمكن الاطلاع على التزامات الشركاء المنفذين ومسؤولياتهم في سياسة الصندوق لمنع حالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها التي تُشكل جزءاً من الشروط العامة لتمويل التنمية الزراعية وتُشكل جزءاً لا يتجزأ من اتفاقيات التمويل والمبادئ التوجيهية للتوريد في مشروعات الصندوق التي وافق عليها المجلس التنفيذي.</p> <p>ويمكن تلخيص التزامات المقترضين/المتلقين ومسؤولياتهم على النحو التالي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• إبلاغ الصندوق فوراً بأي ادعاءات بارتكاب تحرش جنسي و/أو استغلال وانتهاك جنسيين يتلقونها فيما يتعلق بنشاط أو عملية يمولها الصندوق أو يديرها. وفي الحالات التي يتلقى فيها الصندوق ادعاءات ذات مصداقية بارتكاب موظفي الصندوق ذلك السلوك المسيء فيما يتصل بنشاط أو عملية يمولها الصندوق أو يديرها، يجوز للصندوق أن يتخذ تدابير مناسبة، بما فيها طلب عزل الشخص فوراً من أي نشاط أو عملية يمولها الصندوق أو يديرها، ريثما تُتخذ إجراءات أخرى. ويجوز للصندوق أيضاً في هذه الحالات أن يطلب من السلطات الوطنية إجراء تحقيق لأغراض الإجراءات الجنائية.</li> <li>• يُدرج ما يلي في جميع العقود المبرمة مع موظفي المشروعات والبائعين والموردين والأطراف الثالثة الأخرى التي يمولها الصندوق: (1) أحكام تحظر أفعال التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين، (2) أحكام تُنشئ التزاماً بإبلاغ الصندوق أو المقترض/المتلقي فوراً بحوادث التحرش الجنسي و/أو الاستغلال والانتهاك الجنسيين في الأنشطة أو العمليات التي يمولها الصندوق أو يديرها، (3) أحكام تسمح بالإنتهاء الفوري للعقد إذا ثبت بالأدلة ارتكاب أفعال تحرش جنسي و/أو استغلال وانتهاك جنسيين فيما يتصل بالأنشطة أو عمليات يمولها الصندوق أو يديرها.</li> </ul> <p>وبالإضافة إلى ما سبق، يُعرض على المجلس تعديل للشروط العامة لكي تُدرج فيها إشارة إلى أنه يتعين على الأطراف في المشروعات أن تكفل أن يكون سلوك موظفي المشروعات مدفوعاً بأعلى المعايير الأخلاقية. وتحققاً لهذه الغاية، وضع الصندوق، من خلال مكتب الشؤون الأخلاقية، مدونة السلوك لأطراف المشروعات.</p> <p>ولمساعدة الشركاء المنفذين على الوفاء بهذه الالتزامات والمسؤوليات، يُقدم الصندوق، من خلال مكتب الشؤون الأخلاقية، تدريباً منتظماً في حلقات العمل والأحداث الاستهلاكية في بداية المشروعات التي يمولها.</p>	<p>تُرَجَّب سويسرا بالتزام الصندوق بمنع حالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها في الصندوق نفسه، وبالتعاون مع الشركاء والحكومات. ونشهد عموماً تقدماً كبيراً في التحديث، ونشعر بالارتياح لاستخدام جوانب معيّنة من الصندوق فيما نقوم به نحن من عمليات.</p> <p>ونقترح أن يشير الصندوق في التحديث إلى ما يطلبه/يقتضيه بالضبط من شركائه المنفذين فيما يتعلق بالتحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين. ومن المفيد أن يوضح الصندوق أن الأحكام التي تحظر أفعال التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين مدرجة في العقود الوطنية التي تُبرم مع موظفي المشروعات والمتعاقدين والموردين والأطراف الثالثة الأخرى التي يمولها الصندوق، وتسمح بالإنتهاء الفوري للعقد إذا ثبت بالأدلة ارتكاب أفعال تحرش جنسي واستغلال وانتهاك جنسيين فيما يتصل بالأنشطة أو العمليات التي يمولها الصندوق أو يديرها. وسيساعد ذلك الجهات المانحة على فهم الالتزام القانوني للشركاء على النحو المحدد في التحديث.</p>



رد الإدارة	تعليقات من سويسرا
<p>وبالإضافة إلى ذلك، أصدر مكتب الشؤون الأخلاقية دليلاً للمقترضين/المتلقين لتمويل الصندوق، بهدف توفير الدعم في فهم متطلبات الصندوق بشأن منع حالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها، وتحديد معايير السلوك المتوقعة من كل طرف في المشروع مسؤول عن تنفيذ مشروع للصندوق.</p>	
<p>بالإضافة إلى الأسئلة الشائعة، أنشئت صفحة مخصصة لحالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين على المنصة التفاعلية للدول الأعضاء، وينشر فيها الصندوق على الفور المعلومات المتعلقة بالادعاءات ذات المصادقية التي ترد إليه بشأن حالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين. وبالإضافة إلى ذلك، تُقدّم أيضاً معلومات عن حالة الادعاءات من دون الكشف عن هوية أصحابها. يمكن للممثلين المفوضين للدول الأعضاء الدخول إلى الصفحة المخصصة لحالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين على المنصة التفاعلية للدول الأعضاء. وينبغي إبلاغ أمانة الصندوق بأي صعوبة في الدخول إلى الصفحة المذكورة.</p>	<p>نفهم أن الصفحة الخاصة بحالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين في المنصة التفاعلية للدول الأعضاء قد أنشئت استجابة لطلب أعضاء المجلس إبلاغهم على الفور بأي ادعاءات ذات مصادقية بشأن حالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين التي يتلقاها الصندوق. ونقترح وضع الصفحة المذكورة في مكان يمكن الوصول إليه بسهولة أكثر من وضعها بين الأسئلة الشائعة، إذ لن يتمكن معظم المانحين من الوصول إليها ما لم يحصلوا على دعم من مسؤول تكنولوجيا المعلومات في الصندوق. وإذا كان حق الاطلاع على البيانات المقيّدة المتعلقة بحالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين متاحاً فقط للسفراء لدى الصندوق، سيكون من المفيد الإشارة إلى ذلك بوضوح في التحديث وتوخي الشفافية بشأن ذلك.</p>